السنة ثالثة فلسفة – السداسي الخامس

وحدة التعليم: **الأفقية** المادة: **الحوكمة وأخلاقيات المهنة**

الأهداف: إكساب الطالب معارف متعلقة بالحكم الراشد وأخلاقيات المهنة وتوعيته وتحسيسه بأخطار الفساد على المجتمع وعلى الدولة ومؤسساتها، ودفعه للمساهمة في محاربته والوقاية منه.

برنامج المحاضرات النظرية

أولا: الحكم الرشيد

1ــ الحكم الرشيد: تعريف المفهوم

2ــ المكونات الرئيسية للحكم الرشيد

3ــ مبادئ وقواعد حكم الرشيد

ثانيا: مكافحة ظاهرة الفساد

1ــ جوهر الفساد

2ــ أنواع الفساد

3ــ مظاهر الفساد الإداري والمالي

4-أسباب الفساد الإداري والمالي

5- آثار الفساد الإداري والمالي

6 محاربة الفساد من طرف الهيئات والمنظمات الدولية والمحلية

7ــ طرق العلاج وسبل محاربة ظاهرة الفساد

8ــ نماذج لتجارب بعض الدول في مكافحة الفساد

ثالثا: أخلاقيات المهنة

الحكم الراشد

تمهيد

أصبح الاصلاح الشامل في المجالات السياسية والاقتصادية والادارية وغيرها، أمرا لا مفر منه، لتحقيق تنمية مستدامة في المجتمعات النامية، وذلك حتى تتجنب التعرض لهزات واختلالات مرافقة للتغيير المفاجئ غير المنتظر، بسبب الأزمات والاضطرابات الناتجة عن سوء التسيير والفساد وغياب التنمية...

ومن أبرز مظاهر الاصلاح والتغيير هو ما يتم تداوله من مفاهيم جديدة في الأدبيات السياسية والاقتصادية والتنموية، منذ أواخر القرن العشرين، والمتمثل في مفهوم الحكم الراشد.

ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر، كمرادف لمصطلح " الحكومة " Gouvernement المأخوذ من الكلمة اليونانية kubernal والتي تعني حكم الأفراد وتسييرهم.

أول استخدام حديث لمصطلح الحكم الراشد، كان من طرف المؤسسات المالية، وخاصة البنك الدولي في ثمانينات القرن ال20، ثم دخل تدريجيا الاهتمام والاستخدام السياسي والأكاديمي، إذ أصبح من الاهتمامات الكبرى في الخطابات السياسية خاصة في ميدان التنمية الشاملة، وذلك بعد التغيير النوعي في العلاقات الدولية مع انهيار النظام الاشتراكي، ودخول عصر العولمة وظهور فواعل جديدة، كالمنظمات الدولية غير الحكومية ong والشركات المتعددة الجنسيات، التي لعبت دورا كبيرا في الانتشار الواسع لهذا المصطلح، وقد جاء استخدامه في الحقل السياسي والاقتصادي والإداري نتيجة الفشل الظاهر في استراتيجيات التنمية والفساد المتفشي في العديد من الدول النامية.

1- تعريف الحكم الراشد

أ- التعريف اللغوي

ينقسم هذا المصطلح إلى شقين؛ **الشق الأول:** الحكم؛ المعنى اللغوي له في قواميس اللغة العربية ورد على النحو التالي: الحُكْم بضم الحاء وتسكين الكاف وضم الميم هو العلم والتفقه... حكم بفتح الحاء وضم الكاف، حكماً، أي صار حكيماً، وحكم بالفتحة تعني قضى، أو قرر، وهو مرادف للهدي والسواء، وعكس التيه والضلال.

الشق الثاني: الرشد؛ في القانون، يعني سن النضج الذي إذا بلغه الفرد أصبح مستقلا بتصرفاته، وخرج من الوصاية الى حد التكليف. وهو كذلك رجحان العقل والمسؤولية الإنسان عن أفعاله، سواء من وجهة نظر القانون أو من وجهة نظر المجتمع. والرشد أيضا هو حسن التقدير وسداد الرأي والعقلانية. والراشد: المستقيم على طريق لا يحيد عنه، ومنه الخلفاء الراشدون.

ب- التعريف الاصطلاحي

هناك العديد من الاجتهادات في مسألة تعريف الحوكمة أو الحكم الراشد، وأغلب التعريفات الجديدة ركزت على البعد السياسي أكثر من الأبعاد الأخرى، يعدما كان الاهتمام في البداية منصبا على الجانبين الاقتصادي والإداري، علماً بأن تفاصيل المفهوم تتداخل مع كافة شؤون الحياة. ويرجع هذا الاختلاف والتعدد في التعاريف حول الحكم الراشد بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتـــــماعية.

يـــــعـــــرف **البنك الدولي (1992)** الحكم الراشد بأنه: " **أسلوب ممارسة القوة في ادارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية** ". هذا التعريف يركز على الطريقة التي يمارس بها الحكام السلطة الشرعية، في مجال تسيير وتدبير مختلف الموارد الموجهة لخدمة المجتمع

وتنميته. ونلاحظ هنا عدم التطرق للبعد السياسي في الحكم الراشد، أيطرق اختيار وتعيين المسؤولين في الدولة، لكن دون اغفال جانب توسيع المشاركة للفاعلين الآخرين المعنيين بالتنمية.

كما وضع **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي** (1997) مفهوما أكثر شمولا للحكم الراشد كما يلي: " **هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبّر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم.**" ركز هذا التعريف على دعائم ثلاث للحكمة هي: الدعامة الاقتصادية والسياسية والإدارية، أي أنه اشتمل على البعد السياسي كركيزة قاعدية بصلاحها تصلح باقي المجالات، باعتباره الإطار– المؤسس وبالتالي المتحكم في مختلف السياسات في الدولة.

وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية (تقرير سنة 2002)، فان الحكم الراشد أو الصالح: " **هو الحكم الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخياراتهم وفرصهم وحرّياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلاً كاملاً، لا سيما الأكثر فقرا وتهميشا، وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب**". هذا التعريف يركز على اعطاء المواطنين الحقوق والخدمات الأساسية، وكذلك فرص المشاركة في ادارة الدولة لتحقيق الرفاهية والسعادة وضمان الرضا والثقة بينهم وبين الحكام، وفي هذا التعريف هناك اهتمام بالغ بالجانب الانساني والاجتماعي كهدف وغاية نبيلة للحكم الراشد.

أما " **ماركو رانيجيو**" و" **تيبولت**" فيعرفان الحكم الراشد بأنه: " **تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتجمعات الخاصة بالمواطنين، أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل الحكومة** ". بمعنى أنه عبارة عن تلك الآليات أو الميكانيزمات في

التسيير الاداري في مختلف مؤسسات الدولة، سواء التابعة للقطاع العام أو الخاص ومختلف الهيئات، والتي تتميز بأساليب المشاركة الموسعة والشفافية والمحاسبة...الخ.

من خلال هذا العرض لعدد من التعاريف للحكم الراشد، نلاحظ أنه بالرغم من اختلافها غير أنها تتفق ضمنيا أن الهدف النهائي والرئيسي لتطبيق الحكم الراشد هو تحقيق الفعالية في تسيير واستثمار الموارد المختلفة، وحصر ظروف الهدر والتبذير والفساد، وتحقيق التوازن بين النمو والتنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والاستقرار السياسي وأمن الأفراد والموطنين.

لذلك، يمكن أن نستخلص بأن الحكم الراشد تحديدا في سياقه العام هو: " **هو الحكم الذي يرتكز على آلية ومبدأ الاختيار الديمقراطي لمناصب المسؤولية في ادارة الدولة والمجتمع، وعلى الالتزام بمعايير محددة في القيادة المؤسسية واتخاذ القرارات على المستويين المحلي والوطني، عبر تفعيل منظومة محكمة من القواعد والقيم، مثل الشفافية والمراقبة المتبادلة والمحاسبة وسيادة القانون والمشاركة الموسعة والمنظمة... لتفادي مظاهر الفساد والعوامل المؤدية إليه، وبالتالي تطوير ظروف حياة الأفراد وتنمية المجتمع.**"

ج- أبعاد الحكم الراشد

تتفاعل ثلاثة أبعاد أساسية فيما بينها وترتبط ارتباطا وثيقا لإنتاج نموذج فعال للحكم الراشد وهي:

- **البعد السياسى:** ويتعلق بطبيعة السلطة السياسية أو النظام السياسي وشرعيته؛ من حيث اختيار ممثلي الشعب والمسؤولين عبر الانتخابات الحرة والنزيهة.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعى:** ويتعلق من جهه بطبيعة السياسات العامة فى المجال الاقتصادى والاجتماعى وبطبيعة وبنية المجتمع المدنى وحيويته وإستقلاله عن الدولة, وتأثيرها فى الموطنين من حيث نوعية الحياة مثل العدالة الاجتماعية في التنمية أو الفقر والتهميش...الخ.

- **البعد التقنى أو الفنى:** ويتعلق بعمل الادارة العامة وكفاءتها وفاعليتها وطرق تسييرها ومدى اعتمادها على معايير النزاهة والاستحقاق والشفافية والمحاسبة...الخ.

د- فواعل وأطراف الحكم الراشد

له ثلاث فواعل أو أطراف مهيكلة في شكل تنظيمات وهيئات، تتكفل بتجسيد وتفعيل تلك القواعد والأسس التي يتكون منها الحكم الراشد، وهذه الفواعل هي:

- **الحكومة:** أو المؤسسات السياسية والقانونية وأجهزة الدولة الإدارية المختلفة المستويات، كالوزارات وما يتبعها والبرلمان وجهاز العدالة والولاية والبلدية ومجالسهما... لكن مع ضمان الحد المطلوب من الاستقلالية والفصل بين السلطات، وتوفير المناخ الديمقراطي والعدالة والمساواة أمام القانون والشفافية... وبالتالي فهذا الفاعل الأول يمثل البعد السياسي في الحكم الراشد.

- **القطاع الخاص:** يتمثل في مجمل المؤسسات والشركات الاقتصادية والتجارية والخدماتية، التي تضمن عملية انتاج السلع وتوفير الخدمات المختلفة التي يحتاجها المجتمع. والقطاع الخاص مكمل هام للقطاع العام، يقوم على حرية الفرد وروح المبادرة في إنشاء المشاريع, وبالتالي فهذا الفاعل يمثل البعدين الاقتصادي والتقني (الإداري) في الحكم الراشد.

- **المجتمع المدني:** وهو مجموعة التنظيمات والاتحادات والجمعيات التي تمثل المواطنين، وتجمعهم في إطار منظم واحد له اهتمامات وأهداف مشتركة، من خلالها تعمل على الدفاع على حقوقهم وتفاوض من أجلها، وهي اللسان الناطق باسمهم, كما تمثل أداة المشاركة والاقتراح سواء أمام السلطات العمومية أو قوى السوق. وهذا الفاعل هو الذي يجسد الى حد كبير الجانب أو البعد الاجتماعي في الحكم الراشد، بمعنى آخر يمثل مجموع المواطنين بمختلف شرائحهم وفئاتهم وطبقاتهم.

ه- عوامل ظهور وتطور مفهوم الحكم الراشد

- النهضة العلمية ودخول عصر الأنوار والتحرر الفكري في أوروبا الغربية في القرن الخامس عشر ميلادي.

- التحول من النظام الملكي الاقطاعي الاستبدادي الى الليبرالية في السياسة والاقتصاد.

- سقوط المعسكر الاشتراكي في نهاية ثمانينات القرن العشرين وسيطرة النظام الرأسمالي واقتصاد السوق في العالم.

- هيمنة قيم العولمة ومفاهيمها مثل الديمقراطية الغربية وحقوق الانسان والنزعة الفردية وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

- فشل استراتيجيات التنمية في العالم الثالث في ظل هيمنة الدولة على المجتمع.

- تفشي مظاهر الفساد في الإدارة والمؤسسات والاقتصاد، وسوء التسيير والاستبداد والاحتكار.

- الأزمات المالية في العالم المتقدم, ما دفع الدول والمنظمات العالمية الى العمل على التنسيق للتأسيس لحوكمة ادارية ومالية تستبق الأزمات الدورية.